رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) – نموذج رائد في مجال مناطق التجارة الحرة-
ASSOCIATION OF SOUTHEAST ASIAN NATIONS (ASEAN)- A PIONEERING MODEL IN THE FIELD OF FREE TRADE ZONES

قادري فوزي [1] *، سليمان زواري فرحات [2]، يازيد بلابل [3]

[1] جامعة الجزائر 03 (الجزائر).

[2] جامعة عبد الحفيظ بوالصوف (ميلة) [3] جامعة قاصدي مرباح (ورقلة).

تاريخ الاستلام: 2019/09/14؛ تاريخ القبول: 2019/10/12؛ تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

تعتبر رابطة الآسيان نموذجا ناجحا لتجارب الاندماج الإقليمي لمجموعة من الدول النامية وتقدم تجربة متماسكة للعمل الإقليمي المشترك، والتي على الرغم من التباينات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخاصة الانقسامات العرقية والدينية بين دول الرابطة لحظة إعلان تأسيسيا استطاعت أن تتحسس طريقها نحو المزيد من التعاون في المجالات المختلفة وتسرع عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتتفادى المنازعات والاضطرابات الأمنية في المنطقة.

الكلمات المفتاح: الآسيان؛ مناطق التجارة الحرة؛ الاندماج الإقليمي؛ التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL: F130؛F15 ؛ O1.

Abstract:

The ASEAN Association is a successful model for the regional integration experiences of a group of developing countries and provides a coherent experience for joint regional action, which despite economic, political and social differences, especially ethnic and religious divisions between the countries of the Association at the moment of the founding declaration, was able to sense its path towards more cooperation in various fields and speed up the process Economic development and social progress and avoiding security conflicts and unrest in the region.

Keywords: ASEAN; Free Trade Zones; Regional Integration; Economic Development

Jel Classification Codes: F130 ; F15 ; O1.

I- تمهيد :

تتميّز دول الآسيان بأنّها دول صغيرة ومتوسّطة ذات اقتصاد مفتوح، وتصنف في الاقتصاد العالمي أنّها دول تجاريّة وتملك نسبا مُرتفعة من الإنتاج المخصّص للتّجارة مقارنة مع مثيلاتها من الدول، حيث تُعتبر التّجارة المحرك الأساسي للنمو بالنسبة لجميع دول المنطقة تقريبا، وشكّل انفتاح هذه الدول واعتمادها على سياسات تنمية الصّادرات أحد العوامل الأساسيّة التي ساعدتها على اكتساب حصص متزايدة في التجارة.

II- نشأة وتطور تكتل "الآسيان" اتحاد جنوب شرق آسيا:

أنشئت رابطة الآسيان بموجب إعلان بانكوك بتاريخ 08 أوت 1967 وذلك كنوع من الحلف السّياسي لمواجهة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، غير أنّه مع مرور الوقت أصبحت الرابطة تهتم أكثر فأكثر بالتعاون في مجالات أوسع (سياسيّا، اقتصاديّا، أمنيّا وثقافيّا)، وضمّت الرابطة في البداية خمس دول هي ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، الفلبين وتايلندا، ثم انضمّت إليها كل من بروناي في جانفي 1984

* فوزي قادري: الإيميل: kadfaw@gmail.com .

وفيتنام في جويلية 1995 ، لاووس وميانمار في 1997 وأخيرا كمبوديا في 30 أفريل 1999، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتّل الذي بدأ يُركّز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع، تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار الشّديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المُطبقة من طرف الدول المُتقدّمة كأمريكا وأوربا اتجاه صادرات تلك الدول. (عبد الوهاب, رميدي; علي, خالفي، 2009)

بالرغم من أن الرابطة كانت اقتصادية بحتة إلا أن الجانب السياسي والأمني بدأ بالظهور بسبب التطورات السياسية التي عاصرتها هذه الدول مع بداية سبعينيات القرن الماضي كتنامي القوة العسكرية الفيتنامية بعد غزوها لكمبوديا، إلى جانب ظهور محدودية التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، لذا جاءت أهداف ومبادئ الرابطة معبرة عن هذا الإدماج بين الجانب السياسي الجانب الاقتصادي، فعلى مستوى الأهداف ركزت على أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين دول الرابطة أما على مستوى المبادئ فقد أبرزت أهمية انتشار السلام والاستقرار في المنطقة.

ظلت الآسيان منظمة إقليمية محدودة الفعالية إلى أن أخذت طريقها الجدي نحو تحقيق مزيد من الفعالية على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما تحقق في اجتماع بالي بأندونيسيا عام 1976 بحضور رؤساء دول وحكومات الدول الخمس المؤسسة – الفلبين، تايلاند، سنغافورة، أندونيسيا ماليزيا – وفي الاجتماع الثاني في عام 1977 حيث شكل هذان الاجتماعان نقطة تحول في تاريخ الرابطة فقد فرضت القضايا السياسية و الأمنية نفسها، ومن هنا أخذت الرابطة على عاتقها مسألة تجاوز و مواجهة ما بين أعضائها من تناقضات والاتفاق على عدة مبادئ تشكل التوجهات العامة للسياسة الخارجية لدول الرابطة.

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي اتجهت الرابطة إلى إنشاء شبكة هائلة من المؤسسات فضلا عن تدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية على إعلان سنغافورة على النحو الذي جعلها أكبر أقاليم العالم الثالث ازدهاراً في عام 1992، (صلاح الدين، 2007) تم التوقيع لإنشاء منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان، بهدف الوصول بالتعريفة الجمركية إلى صفر بالمائة، وحددت أهدافها بحيث تشمل تحرير التجارة في منطقة الآسيان وصولا إلى إسقاط الحواجز غير الجمركية وجذب الاستثمارات الأجنبية، تكييف الرابطة مع الأوضاع الاقتصادية الدولية،

إلى جانب التعاون الاقتصادي شهد التعاون السياسي والأمني تطوراً كبيراً سنة 2000 عندما عقدت الرابطة أكبر منتدى أمني في قارة آسيا بتايلاند تم من خلاله مناقشة عدة قضايا منها: صناعة الصواريخ وانتشار الأسلحة النووية والصراعات في المحيط الهادي، وقضايا أخرى متعلقة بالصراعات في المنطقة، وشاركت في هذا المنتدى بالإضافة إلى دول الرابطة دول أخرى لها اهتمامات أمنية كأستراليا، كندا، الصين، الهند وكوريا الجنوبية.

أما عن الأعضاء الحاليين فإن الرابطة اليوم بانضمام باكستان و نيوزيلندا والصين يصبح الآسيان بذلك أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تغطي سوقا، استهلاكيا قوامه أكثر من مليار وسبعمائة مليون نسمة، وتحقق للصين تبادلا تجاريا يفوق المليار دولار سنويا (عفيفي، 2005)، كما تسعى رابطة

الآسيان كذلك إلى دعوة اليابان وكوريا الجنوبية للانضمام لاحقاً، ما يعني أنها ليست تكتل اقتصادي مغلق قاصر على دول الجنوب الآسيوي، وإنما يعد تكتلا مفتوحا يقبل في عضويته دولا أخرى من جنوب شرق آسيا وهو ما يمهد السبيل إلى اتساع نطاق هذا التكتل الاقتصادي الآسيوي.

III- مبادئ وأهداف الآسيان:

فيما يخصّ **المبادئ** التي قامت عليها الرابطة، فإن معاهدة الصّداقة والتعاون الموقعة في قمّة الرابطة المُنعقدة في مدينة بالي الأندونيسيّة في 24 فيفري 1976 قد وضعت المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء والتي تمثلت في: (جاد، 1995)

- عدم دعوة القوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة وحلها في إطار الرابطة.
- الاحترام المُتبادل للسيادة والهوية الوطنية لجميع الدول الأعضاء،
- احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية.
- حق كلّ دولة في تسيير شؤونها الداخلية دون تدخل أطراف خارجيّة أو باقي الدول الأعضاء،
- مُعالجة الخلافات والنزاعات التي يُمكن أن تنشأ بين الأطراف المُتعاقدة بطرُق سليمة،
- التّخلي عن التهديد واستعمال القوة،
- التعاون الفعّال بين مُختلف الدّول الأعضاء.

كما حدّد إعلان بانكوك **أهداف** الرابطة كما يلي:

- تسريع العمل الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في المنطقة عن طريق بذل الجهد المُشتركة وتشجيع التعاون الجهوي بين الدول الأعضاء،
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا،
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدوليّة والإقليميّة،
- تبادل المُساعدات في مجال التدريب، والبحوث العمية والمهنية والتقنيّة.
- تشجيع السّلام والاستقرار الإقليميّين وذلك من خلال احترام العمالة في المنطقة وتطبيق القانون في العلاقات البينية والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى أن إنشاء رابطة الآسيان يحقق عدة أهداف لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة (محمود، 1994)، والتي من أبرزها :(STOCKES & AHO, A996)

- الحد من نفوذ النشاط الاقتصادي الياباني الآخذ في النمو.
- حصار البؤر الشيوعية في محاولة لتطويق فيتنام والإتحاد السوفيتي فيما عرف حينئذ بسياسة الحصار (التطويق).
- دعم التكامل الإقليمي بين الدول الموالية والصديقة عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي.

الملاحظ أن الدول الخمسة المُؤسّسة لهذه الرابطة لم تحدد أهدافا صريحة للتكامل الاقتصادي، وفضلت منهجا تعاونيا كما لم تحدد جدولا زمنيا محددا لتجسيد مراحل التّكامل وذلك بسبب أن الهدف

الأساسي الذي أنشئت من أجله كان سياسيّا بالدّرجة الأولى، ثم تطورت المفاهيم بتغيّر الظّروف وتم إنشاء رابطة التجارة الحرّة التي شكّلت إحدى الدّعامات الأساسيّة للتّكامل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا.

IV- أهمية تكتل رابطة الآسيان:

يمكن تلخيص أهم الملاحظات التي تعبر عن أهمية الرابطة من خلال ما يلي: (جاد، 1995)

– الدور الآسيوي يتنامى في العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى الأخص منذ حقبة التسعينيات من القرن الماضي. فاليابان تمثل أكبر ثاني عملاق اقتصادي في العالم بعد الو.م.أ، بل يرجح الخبراء والمحللون أن يكون القرن الحادي والعشرين هو قرن آسيا بقيادة اليابان أو الصين أو كلتيهما. فمعدلات النمو العالمية التي لا تقل عن 8% التي يشهدها العملاق الصيني منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي لخير دليل على انطلاق هذا العملاق واحتلاله لمكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

– اتساع نطاق المخاوف الآسيوية في ضوء الاقتراح الأمريكي الذي طرح في "منتدى دافوس" في جوان2003 باستعداد الو.م.أ لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول منطقة الشرق الأوسط في غضون 10 سنوات.

– تتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تفعيل منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء اتفاق 34 دولة في قمة كبيك الكندية في أفريل 2001 على إقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وترجع مخاوف الدول الأعضاء في الآسيان من هذا التحرك الأمريكي إلى أن منطقة التجارة الحرة الأمريكية تضيق الخناق على دول القارة الآسيوية وتخلق مناخا اقتصاديا مغايراً يحد من دخول منتجاتها إلى أمريكا الجنوبية والشمالية.

– تمثل منطقة التجارة الحرة داخل حدود رابطة الآسيان أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيراً في تحقيق وفورات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض التكاليف، ويسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد بالتالي من قدرتها التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه، بل إن فتح الباب أمام عضوية كل من اليابان وكوريا الجنوبية إنما يمثل علامة بارزة على طريق توسع دائرة التجارة البينية داخل التكتل، ويحقق بذلك التوقعات القائلة بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن القارة الآسيوية.

– لقد أصبحت رابطة دول الآسيان واحدة من الكتل الاقتصادية والتجارية المؤثرة في العالم فمن خلال العقدين الماضيين حققت الدول الخمس المؤسسة للرابطة نموا اقتصاديا كبيرا حيث تعتبر دول الآسيان من أكبر المصدرين الخمس للسلع الزراعية على الأقل إذ أن تايلاند وفيتنام تصدران 60 % من تجارة العالم من الأرز وتصدر تايلاند وماليزيا وأندونيسيا أكثر من 80 % من تجارة المطاط العالمية غير أن الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وجهت ضربة قاسمة لاقتصاديات الآسيان حيث انخفض النمو الاقتصادي فقد كانت الرابطة تستقطب 60 % من مجمل الاستثمارات المتدفقة على آسيا وذلك قبل عام 1997 وتراجعت هذه النسبة إلى 20 % فقط في الوقت الراهن ومن الأهمية القول أن دول الآسيان اعتبرت خلال 30 عاما من وجودها انجح منظمة إقليمية لدول نامية، في حين قيمة التجارة البينية لدول الآسيان تقدر بـ 166.1 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة % 22 من التجارة البينية إلى التجارة الخارجية.

أما عن رؤية الرابطة لعام 2020، تتضمن تطلع الرابطة لأن تكون منطقة سلام وحرية وحياد تزول فيها أسباب الصراع وتحل الخلافات بالطرق السلمية، تساهم فيها الموارد البشرية والطبيعية في التنمية والرفاهية للجميع وكمنبر تسوده الديمقراطية وأن تتحول إلى مشاركة في التنمية تنطوي على تكامل أوثق داخل الإقليم وتحقيق اندماج أمتن وتكامل اقتصادي يضيق الفجوة بين مستويات التنمية للدول الأعضاء مع التأكيد على بقاء نظام التبادل عادلا ومنفتحاً، وبلوغ تنافسية عالمية. وتعهدت بالعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي بالتشاور حول السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، وعلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين وذلك من خلال: (الإمام، 2004)

- استكمال منطقة التجارة الحرة وتسريع تحرير تجارة الخدمات، إقامة منطقة الآسيان للاستثمار بحلول 2010 وتحرير تدفق رأس المال بحلول 2020،
- تكثيف وتوسيع نطاق التعاون، تجميع وتوسيع الروابط الإقليمية الخارجية، تعزيز نظام التجارة متعدد الأطراف، تعزيز دور قطاع الأعمال كمحرك للتنمية.

الخلاصة أن إشكالية الصلة بين التعاون الاقتصادي وتوسع الاعتماد المتبادل بين مجموعة الآسيان من جهة وقضايا الأمن وسياسته من جهة أخرى هذا هو التحدي البارز لدول الآسيان والرأي السائد هو أن التحسن في التعاون الاقتصادي ينعكس على التعاون السياسي والأمني إلا أن هذا الاستنتاج لا يوجد له ما يعززه في الواقع إذ أن قضايا السياسة والأمن تبقى الأقرب إضافة إلى قضية السيادة والمشاعر الوطنية كما أن متخذي القرار يهتمون ويقلقون عل أمور الأمن أكثر من قلقهم على تعثر سياسات الاقتصاد والتنمية.

V- مجالات التعاون بين الدول الأعضاء في الآسيان:

تنقسم مجالات التعاون القائم بين الدول الأعضاء في الرابطة إلى تعاون اقتصادي وتعاون سياسي كما يلي:

1. التعاون الاقتصادي:

بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق و محدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء و الطاقة و النقل و أجهزة الاتصال و الزراعة و السياحة فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة "بالي" بإندونيسيا عام 1976 و تم تشكيل ثلاث لجان رئيسية هي:

- معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الأولى بالرعاية) P.T.AS.
- المشروعات الصناعية (للآسيان) A.I.P.S.
- المنطقة الصناعية المغلقة.

وقد عنيت الاتفاقية الأولى بجعل حرية التجارة مكفولة بين دول المنطقة (أي بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة)، وتكفلت الثانية والثالثة بالتعاون الصناعي.(Seiji & Miguel, 1989)

وفي أعقاب القمة ذاتها وبناء على الاتفاقات المتبعة اتفق وزراء اقتصاد دول الآسيان على توزيع المشروعات الصناعية على الدول الأعضاء.

وفي عام 1977 وافق وزراء الاقتصاد على المشروعات المختارة فيما عدا الفلبين التي استبدلت المشروع الذي أجيز عام 1979 بمشروع آخر لإنتاج الورق، كما غيرت الفلبين مشروعها ثانية واستبدلته بثالث لتصنيع النحاس وأجازه وزراء اقتصاد الآسيان عام 1982.

ووفقا لاتفاق الأفضلية التجارية، اتفق على إضافة (50) منتجا في كل جولة من المفاوضات، كما وافق وزراء الاقتصاد على إعفاء كل صفقة تقل قيمتها عن خمسة آلاف دولار من الرسوم الجمركية، وبعد ذلك بعامين وصلت هذه القيمة إلى عشرة ملايين وبعد ذلك استبدلت "الآسيان" المفاوضات متعددة الأطراف الجماعية بالمفاوضات الثنائية، وفيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية على المنتجات غير الزراعية التي يصل التخفيض فيها إلى 50 %، فقد وصلت فائدة هذه المنتجات عام 1983 إلى (12) ألف منتج. (جاد، 1995)

2. التعاون السياسي:

أثرت ظروف النشأة والتطور على دور الآسيان السياسي حيث ركز قادة الدول الأعضاء في الآسيان جهودهم على دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري أساسا دون الانصراف إلى الشؤون السياسية.

لكن نظرا لعدم إمكانية الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي عمليا، فقد اضطر الآسيان إلى الخوض في المسائل السياسية التي بدأت بتأكيد وزراء الخارجية على حياد المنطقة و ظهر مفهوم منطقة السلام و الحرية و الحياد "Zone of Peace, Freedom and Neutrality" و سيطر هذا المفهوم (Zopfan) على الاجتماع الوزاري الرابع للآسيان في مارس 1971، و كذا اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر 1971 وسعى وزراء الخارجية إلى إصدار إعلان عن عزمهم السعي إلى جعل هذا المفهوم جزءا من السياسة الرسمية للرابطة كما سعت في إطار نشاطها السياسي إلى إجراء حوارات مع الجماعة الأوروبية (1972) واستراليا (1974) ونيوزيلندة (1975) وكندا واليابان والولايات المتحدة (1977) في إطار من التقسيم حيث تكفل كل عضو من الرابطة بالإشراف على الحوار مع قوة من القوى الدولية، و قد غطت هذه الحوارات جوانب متعددة من التعاون التنموي و المساعدات الفنية ومشروعات الأبحاث والتجارة. (ماجدة، 1995)

إلا أنه يجدر القول أن أعظم الأدوار السياسية التي لعبها الآسيان هو ذلك الدور المتعلق بقضية كمبوديا التي تفجرت على أثر الغزو الفيتنامي لكمبوديا في كانون أول / ديسمبر 1978، إذ تحركت الآسيان و أدانت الغزو كما وقفت إلى جوار الصين ضد الاتحاد السوفيتي الذي بدأ مؤيدا للغزو، و على أثر تحركات الآسيان و الدعم الأمريكي لها، نجحت في استصدار قرارات من مجلس الأمن تطالب فيتنام بالانسحاب من كمبوديا، و كانت نتيجة ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول كمبوديا في نيويورك عام 1981 كما تمسكت بضرورة حضور الفئات الأربعة الممثلة للشعب الكمبودي.

بالرغم من أن المؤتمر انتهى إلى صدور بيان ختامي ذو طابع توفيقي حرص على التوفيق بين مطالب الآسيان من جهة و مطالب الصين من جهة أخرى حيث أكد على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية و إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن جهود الآسيان لم تفتر إذ استمرت خلال عقد الثمانينات في تبنى سياسة متماسكة إزاء القضية، و قد تمثل ذلك في عدد من الإجراءات كان منها مشروع

السلام الذي قدمته الرابطة في الاجتماع السنوي (بانكوك) في تموز / يوليو 1988 الذي ارتكز على وقف إطلاق النار و انسحاب القوات الفيتنامية على ثلاثة مراحل و نزع سلاح الفصائل الكمبودية على مرحلتين و تشكيل حكومة انتقالية و إجراء انتخابات عامة تحت إشراف دولي. (جاد، 1995)

كما دعت الرابطة منظمة دول عدم الانحياز في 1986/04/18 إلى مساندة مواقف الرابطة في جهودها لتسوية القضية الكمبودية. وانتهت بدخول الرابطة في مفاوضات مباشرة مع فيتنام واقترحت تشكيل مجلس دولي أعلى من القوى المعارضة يشغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة.

VI- أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الأسيان:

تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الأسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية: (الامام، 2004)

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية.
- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري.
- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول وانخفاض معدلات الفقر.
- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.

ويمكن آن نعطي بعض المؤشرات الخاصة برابطة الأسيان كما يلي: (عبد الوهاب, رميدي; علي, خالفي، 2009)

1. تعداد السكان:

فيقدر بحوالي 453,9 مليون نسمة لدول الآسيان لسنة 2002 و1294,9 مليون نسمة للصين وبالتالي تصبح رابطة دول الأسيان أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم من حيث تعداد السكان والتي تعد سوقا لأكثر من 1,7 مليار نسمة.

2. الناتج المحلي الإجمالي:

يصل إلى 1266,1 مليار دولار في الصين سنة 2002، أي بمعدل نمو سنوي 8 % للفترة 2001-2002 أما بالنسبة لدول الأسيان مجتمعة فبلغ نحو 200 مليار دولار، كما نلاحظ أيضا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام وكمبوديا بـ 7,1 % و 4,5 % على التوالي وهذا النمو يدل على زيادة الإنتاجية خاصة في المجال الزراعي وتفعيل رأس المال المادي والبشري، إضافة إلى الامتيازات التي تقدمها الحكومات لتشجيع التصدير وجذب المشروعات الاستثمارية الأجنبية.

3. التجارة الخارجية:

يلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يزداد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1 % من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987 وحوالي 11,3 % من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5,2 % من إجمالي الصادرات في العالم وبحوالي 16,8 % من إجمالي صادرات الدول النامية سنة 2003 ، وقد وصل إجمالي صادرات رابطة الأسيان إلى جانب الصين ما يقارب 763 مليار دولار لسنة 2003 أما بالنسبة للواردات فبلغت 1076,3 مليار دولار، وكانت أكبر النسب مسجلة في كل من الصين بـ 377 مليار دولار تصديرا و 134,61 مليار دولار استيراد. (عبد الحميد، 2003)

- أما حجم التجارة الخارجية للصين بلغ 988,86 مليار عام 2003 في حين بلغ لدول رابطة الأسيان نحو 877,7 مليار دولار عام 2003.
- اعتماد دول الأسيان على التصدير، أدخلها في موقف شديد الصعوبة خاصة في ظل تزايد إجراءات الحماية الأوربية والأمريكية والذي خفض معدل نمو صادرات دول آسيا من 35 % - 37 % في السبعينيات إلى 10 % - 15 % في الثمانينات من القرن الماضي مما أوجب عليها تفعيل التجارة البينية. (الحماقي، 2004)

4. التجارة البينية:

فحققت تطورا في بداية السبعينات حيث زادت حصة الصادرات البينية من 15,3 % سنة 1967 إلى 19,1 % سنة 1980 ، أما الواردات فزادت من % 9,9 إلى 12,5 %، إلا أنه يلاحظ تراجع في التجارة البينية في المنتصف الثاني من الثمانينات ويعود هذا التراجع إلى اعتماد دول الرابطة على سياسات صناعية لإحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية وتطبيق سياسات حمائية في إطار التجمع وتحرير التجارة البينية على أساس سلع معينة ومحددة وتجنب التحرير الشامل للتجارة في بداية التسعينيات، فتراوحت حصة الصادرات البينية لرابطة الأسيان في إجمالي صادراتها بين 15 % و 18 % خلال الفترة 1980-1990 ، بينما تراجعت حصة الصادرات من حوالي 14 % سنة 1980 إلى 11 % عام 1990.

وفي بداية التسعينيات، وعندما بدأت دول رابطة الأسيان إعطاء اهتمام لتحرير التجارة والذي ساهم في تطوير التجارة البينية، حيث تراوحت حصة الصادرات البينية بين 18 % إلى 21 % في الفترة 1990-2001، أما بالنسبة للواردات فتراوحت بنفس النسبة ولنفس الفترة، فنصيب سنغافورة من الصادرات لعام 2000 بلغ حوالي 37 %، و 22 % بالنسبة لماليزيا. أما بالنسبة للواردات فبلغت نسبة 43 % في سنغافورة و 21 % لماليزيا، ويعود هذا الارتفاع في النسب إلى إتباع سياسة التوسع في التصدير. (الامام، 2004)

VII- العلاقات الخارجية للأسيان:

كأمثلة عن أبرز وأهم العلاقات الخارجية لدول الأسيان نجد ما يلي: (عواد شرعة، 1999)

1. مع المجموعة الأوروبية:

تشكل الجماعة الأوروبية النموذج النظري المحتذى لدى دول رابطة الآسيان، و لذا كان من الطبيعي أن يسعى هؤلاء و منذ البداية إلى دعم علاقاتهم بالمجموعة الأوروبية، وأسفر هذا السعي على توقيع اتفاق للتعاون بين الآسيان و المجموعة الأوروبية في مارس 1980 وكذلك تم تشكيل لجنة مشتركة عقدت اجتماعها الأولى في العاصمة الفلبينية (مانيلا) في نوفمبر 1980، وأصبح الاجتماع سنويا بعد ذلك،

ووضعت اللجنة برنامجا للتعاون العملي والتكنولوجي، وفي ديسمبر 1983 تم تشكيل مجلس رجال الأعمال من الآسيان والمجموعة الأوروبية وذلك لتحديد المشروعات المشتركة التي يساهم فيها أو يقوم بها رجال أعمال أوروبيون.

في أكتوبر 1985 عقد الاجتماع لوزراء الشؤون الاقتصادية للآسيان والمجموعة الأوروبية، ووافق على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في دول رابطة الآسيان وقدرت الاستثمارات الأوروبية في ذلك الوقت بنحو 13 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وذلك مقابل (28 %) لليابان و (17 %) للولايات المتحدة.

في عام 1987 أنشئت لجان استثمارية مشتركة في جميع عواصم رابطة الآسيان ومع بداية تحرك المجموعة الأوروبية نحو تحقيق الوحدة، عقد وزراء خارجية رابطة الآسيان اجتماعا في فبراير 1990 لمناقشة الآثار المحتملة للوحدة الأوروبية على رابطة الآسيان، لاسيما في ظل المخاوف التي طرحتها الرابطة حول ما يمكن أن يوضع من قيود على صادراتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي وكذلك لبحث الآثار المترتبة على اتجاه المجموعة الأوروبية إلى توجيه الشطر الأكبر من الاهتمام والمساعدات إلى دول شرق أوروبا تحولها نحو اقتصاد السوق.

2. مع اليابان:

يمكن القول بأن ثمة عوامل كثيرة سياسية واقتصادية وجغرافية كانت بمثابة المحددات لعلاقة الآسيان باليابان فالوزن الاقتصادي الضخم لليابان، والجوار الجغرافي والتشابه في الأنظمة الاقتصادية استدعى حدوث تعاون بين الآسيان واليابان وهو الأمر الذي تفهمه كلا الطرفين فأسفر عن تشكيل الجمعية اليابانية الآسيانية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة، والاستثمارات ونقل التكنولوجيا. وفي عام 1981 بدأت اليابان بتقديم دعمها لرابطة الآسيان، وهو الدعم الذي تزايد عام 1983 لكل من اندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

وفي عام 1987 أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال قدره مليارا دولار، وفي ماي 1991 أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها في دعم وتشجيع النمو الاقتصادي لدول الآسيان والبحث عن إطار مشترك لمناقشة القضايا السياسية والأمنية في المنطقة. (الباز، 1994)

3. مع كوريا الجنوبية:

وجد التعاون الاقتصادي بين الآسيان من جهة وكوريا الجنوبية من جهة أخرى عددا من الأسباب والمبررات أهمها يتعلق بمشاكل مشتركة مثل ارتفاع تكاليف الطاقة خاصة في كوريا وكساد الطلب على الصادرات وتهديد الحماية العالمية. (ماجد، 1997)

وكذلك هناك أسباب سياسية وأمنية منها سعى الآسيان إلى تقوية علاقتها بكوريا الجنوبية لتجد موطئ قدم لها في قضية شبه الجزيرة الكورية لضمان عدم تفجر الصراع في هذه القضية، وهذه الأسباب دفعت الآسيان إلى قبول كوريا كعضو مراقب في اجتماع وزراء الخارجية في جويلية 1991.

وقد أقامت كوريا علاقات جيدة مع الآسيان منذ إنشائه إلا أن هذه العلاقة ظلت إلى عام 1975 تتميز بأمرين:

التنافس مع كوريا الشمالية وذلك في إطار المنافسة العالمية بين الكوريتين للحصول على الشرعية الدولية والاعتراف العالمي. أولوية العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول الآسيان على العلاقة مع الآسيان كوحدة متكاملة، إلا أن العلاقات أخذت منعطفا جديدا ابتداء من منتصف السبعينيات مع زيارات عدد من الكوريين الرسميين لدول الآسيان وكذا زيارات مسئولين من الآسيان لكوريا الجنوبية.

وبإلقاء الضوء على تطور العلاقات التجارية بين كوريا والآسيان في فترة الحرب الباردة يتضح - كما تشير البيانات والإحصاءات - النمو السريع في تجارة كوريا مع الآسيان حيث وصلت عام 1980 إلى (2610) مليون دولار أمريكي وهو رقم أعلى بخمس مرات من الرقم المتحقق عام 1975 والذي كان (508) مليون دولار أمريكي، كما أن نسبة تجارة كوريا إلى مجمل التجارة العالمية وصلت في العام نفسه إلى (6,58%) بزيادة أكثر من (1,5 %) عن عام 1975 وهو جانب من الأرقام التي توضح عمق العلاقات التجارية بين الطرفين.

وفي الفترة التي أعقبت الحرب الباردة نمت العلاقات بين الطرفين الأمر الذي أدى إلى إقامة ما سمي Sectoral Dialogue Patnership الذي قاد إلى حوار شراكة كامل بينهما في عام 1991. كما نمت تجارة كوريا مع الأسيان بصورة ملحوظة عام 1980 إلى 1993 فارتفع نصيب الآسيان مع تجارة كوريا 6،6% عام 1980 إلى 10 % عام 1993، وبالمثل زادت صادرات الآسيان لكوريا بمعدل سنوي بلغ حوالي 12،6 % على حين زادت الواردات إلى 6،17 % سنويا في الفترة من 1980 إلى 1993، وهو الأمر الذي توضحه الجداول الملحقة مع التركيب النوعي للصادرات والواردات الكورية من وإلى الآسيان.

VIII- تحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الآسيان:

تعتبر الآسيان إحدى التكتلات الاقتصادية المهمة الذي بنت استراتيجياتها على التوجه إلى الخارج بالإضافة إلى إيجاد روابط تجارية متينة بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وتجاوزها ليشمل قطاعات أكثر أهمية، كتحرير تجارة الخدمات، والتعاون في الميدان النقدي والمالي، بالإضافة إلى إيجاد روابط أكثر متانة في مجال الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء منطقة استثمار حرة سنة 1998 تهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية وذلك بإلغاء الحواجز في أجل أقصاه 2010 ، بالنسبة للمستثمرين من الرابطة وبالنسبة لكافة المستثمرين في أجل أقصاه 2020 وذلك بغية فتح جميع القطاعات في وجه ال مستثمر الأجنبي، إلغاء الحماية تدريجيا ومنح ال معاملة الوطنية آنيا لكل المستثمرين مع تبسيط آليات وإجراءات الاستثمار وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات، كما تمّ وضع مخطط للتعاون الصّناعي لتشجيع التّنمية الصّناعيّة داخل منطقة وذلك من خلال تقاسم الموارد ورأس المال.

وبموجب المخطط يمكن لشركتين أو أكثر من الدول الأعضاء داخل المنطقة أن تتجر فيما بينها برسوم جمركية منخفضة على أساس تفضيلي وتتمتع بإجازة المحتوى المحلي وإزالة القيود غير جمركية أخرى، والغاية منها تشجيع أنشطة التصنيع المشتركة التي ت تيح وف رات الحجم وخفض تكاليف

المدخلات، ويعتبر هذا حجر الزّاوية في نجاح التنمية الإقليمية للرّابطة، وقد نفذت استراتيجيات التنمية الصّناعيّة من خلال تجارة إقليمية أكثر تحررا وليس عن طريق الحماية. (الإسكوا، 2002)

وبالإضافة إلى ذلك عمدت دول رابطة الآسيان على التّفاوض على تحرير الخدمات البينية الإقليمية، ولقد مكنت الالتزامات التي تمّ اتّخاذها في هذا الشّأن من تحرير التّجارة في القطاعات ذات الأولويّة مثل النّقل الجوّي، الخدمات المقدمة إلى مقاولات الإنشاء والتعمير، الخدمات الماليّة، النقل البحري، الاتصالات اللاسلكية والسلكية، بالإضافة إلى التوقيع على عدّة اتّفاقيّات تشتمل التعاون في مجال حقوق الملكية، التعاون النقدي والمالي وإنشاء سوق للسندات الإقليمية ولقد ساهم ذلك في توسيع نطاق السوق الإقليمية وتعزيز الوعي بالمنطقة الفرعية التي تمثلها بلدان الرابطة وزيادة جاذبيتها للاستثمار الدولي، كما ساهم توسيع نطاق الرابطة ليشمل كل من الصين، كوريا واليابان بما يعرف بتجمع " آسيان +3" إلى توسيع نطاق السوق وتوسيع مجالات التعاون خاصة في المجال النقدي والمالي الذي أسس ما يعرف بسوق السندات الإقليمية الذي يلعب دورا محوريا في تشجيع الاستثمار داخل الرابطة،

هذا من جهة ومن جهة أخرى ساهمت الإجراءات والسياسات المتخذة على المستوى الوطني بصورة كبيرة في زيادة التدفقات الاستثمارية داخل رابطة الآسيان، فالدول الأعضاء وبالإضافة إلى الإجراءات المتخذة على مستوى التكتل عمدت إلى تكييف سياساتها بما يستجيب للتغيرات الدولية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال: (بيج)

- إنشاء بنية أساسية مكملة للاستثمار الخاص بطريقة لم يسبق لها مثيل في بقية الدول النامية؛
- اتباع مزيج من السياسات الضريبية وكل ما يتعلق بالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية المتحققة وذلك عن طريق الحفاظ على رسوم جمركية منخفضة من السلع المستوردة؛
- استعمال الكبح المالي ويعني الحفاظ على معدلات الودائع والإقراض بأدنى من مستوى السوق كما هو الحال في ماليزيا وتايوان وتايلندا؛
- إصلاح الجهاز المصرفي والمالي وذلك بتحرير الحساب الجاري وحساب رأس المال.

كما قامت غالبة الدول الأعضاء في الرابطة بتعزيز الشفافية عملية الحصول على المعلومات الاقتصادية في المنطقة وتحليل العلاقة بين النفاذ الشفاف إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال وتخفيف من الفساد، كما حرصت حكومات دول رابطة الآسيان تحقيق استقرار في أسعار الصرف لعملاتها وتحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ على معدلات تضخم مقبولة بإتباعها سياسات نقدية ومالية منتقاة بدقة بما يخدم اقتصاداتها ونتيجة لذلك، ارتفعت خلال السنوات الماضية حصة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة من الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي الوافد إليها إلى 11 % من إجمالي التدفقات العالمية سنة 2011 مقابل 2 % سنة 2000 وبالإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يدعم الاتجاه السائد في تدفقات الاستثمار التقييم الإيجابي لفعالية التكامل الإقليمي ومنطقة الاستثمار لرابطة الآسيان.

وفي الأخير نشير إنّ إقبال حكومات الدّول على اتفاقيّات التّكامل الإقليمي باعتبارها حلاّ سحريّا ل مشكلات الاستثمار ليس أمرا مضمونا، لأنّ الواقع ي ثبت عكس ذلك، فجذب الاستثمار يحتاج إلى أكثر من مجرد تسهيلات على الحدود بل يتطلّب بيئة قانونيّة وتنظيميّة مناسبة ت ساعد على تدفُّق رؤوس الأموال

الأجنبيّة وتساهم في خلق العائدات المواتية التي ي مكن أن تساهم في رفع العائدات المتوقَّعة وتخفيض التّكاليف عن الاستثمارات المنتظرَة وهذا ما نوجزه في العناصر التالية:

- الخلفية المؤسسية أو مناخ الاستثمار والتي تضم المعوقات المحلية للاستثمار الخارجي المباشر السياسات التقييدية المتعلقة بالاستثمار، وتكاليف المعاملات المتعلقة بالخدمات المالية والنقل والأعباء الإدارية.
- توفر الموارد البشرية، فتوفر اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة أصبحت ميزة جذابة للمستثمرين العالميين وخاصة للمواقع الفنية والمتوسطة.
- وجود شركات محلية ذات كفاءة التي يمكن أن تساهم في مواجهة متطلبات نجاح الاستثمار الأجنبي.
- الحوافز المالية مثل الإعفاءات الضريبية والدعم.

IX- الخلاصة:

رغم ما حققته الآسيان من انجازات إلى أنها لا زالت تواجهها بعض المعوقات أبرزها كيفية إنضاج هذا التكتل الاقتصادي في مواجهة تداعيات العولمة ومجابهة مصالح الكتل السياسية والاقتصادية، التي تحاول اختراق قارة آسيا لتأسيس موطئ قدم فيها، إما للاستثمار أو للهيمنة على مواردها، بالإضافة إلى تحدي التنافس الدولي باتجاه الآسيان والشراكة معها، وعليه فالآسيان لم تحركها مصالح الآخرين بل إن مصالحها الإقليمية وضعتها في إستراتيجية ليتم التحرك بموجبها في مواجهة القوى التي تحاول خلق جسور معها لمجابهة قوى أخرى، إلا أن دول الآسيان لا تريد خسارة أي من الطرفين بل حاولت الرابطة أن تقف في وسط الميزان.

- الإحالات والمراجع:

4. Seiji , M., & Miguel, P. (1989). Lessons in development a comparative study of Asia and Lozin America Sen Francisco. International center of economic Growth.
5. STOCKES, B., & AHO, C. M. (A996). Asian regionalism and U.S. interests. Korea in FOCUS ? , 4(4), 122-139.
6. أحمد إبراهيم محمود. (أكتوبر, 1994). التحولات الاستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا. مجلة الدراسات السياسية الدولية، العدد 118، 192.
7. الإسكوا. (2002). منطقة التجارة العربية الكبرى - إلى أين نحن ذاهبون. نيويورك، الو.م.أ: الأمم المتحدة.
8. أيمن الحماقي. (2004). التطور الاقتصادي. مصر: كلية التجارة - جامعة عين الشمس.
9. تجربة الآسيان في التعاون الاقليميسلسلة أوراق آسيويةالعدد 23-0522
10. جسن السيسي صلاح الدين. (2007). النظم والمنظمات الإقليمية والدولية. مصر: دار الفكر العربي.
11. جون بيج. (بلا تاريخ). معجزة بلدان جنوب شرق آسيا - البناء أساس للنمو. مجلة التمويل والتنمية، مجلد 31(عدد 1)، 3.
12. سامي حاتم عفيفي. (2005). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
13. صلاح الدين حسن السيسي. (2007). النظم والمنظمات الاقليمية والدولية. مصر: دار الفكر العربي.
14. عبد المطلب عبد الحميد. (2003). النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر (الإصدار ط 1). القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.
15. عبد الوهاب رميدي، و علي خالفي. (بلا تاريخ). رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان): نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 81.
16. عبد الوهاب, رميدي; علي, خالفي. (2009). رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)-نموذج الدول النامية الاقليمية المنفتحة-. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، صفحة 81.
17. علي صالح ماجد. (1997). كوريا والتعاون الاقليمي. مؤتمر السياسة الخارجية الكورية (الصفحات 10-13). القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة.

18. علي عواد شرعة. (1999). الأسيان وتجربة التعاون الاقليمي -دراسة في مقومات التجربة وتحديات وامكانيات الاستفادة منها. المجلة الجزائرية في الأنثرويولوجيا والعلوم الاجتماعية، الصفحات 63-88.
19. عماد جاد. (1995). الاندماج الاقليمي في آسيا (تجربة الآسيان). القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
20. عماد جاد. (1995). الاندماج الاقليمي في آسيا (تجربة الآسيان). القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
21. عماد جاد. (1995). الاندماج الاقليمي في آسيا (تجربة الآسيان). القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
22. عماد جاد. (1995). الاندماج الاقليمي في آسيا (تجربة الآسيان). القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
23. محمد حمود الامام. (2004). تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي (الإصدار ط 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
24. محمد محمود الإمام. (2004). تجارب التكاملالعالمية ومغزاها للتكامل العربي (الإصدار ط 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
25. محمد ,ش .ب .(n.d.) .قمة آسيان -كيان واحد لعشر دول عام .2020جامعة بترا ,ماليزيا.
26. محمود الباز. (1994). التكتلات الاقتصادية الكبرى والدور الذي تلعبه في توزيع موازين القوى. ندوة النظام الدولي الجديد وتحديات العالم العربي (صفحة 22). القاهرة: مركز الدراسات الحضارية.